

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2014/WG.5/Report
5 September 2014
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

تقرير

المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
الغردقة، مصر، ١٨-١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر، ومشروع الاتحاد الأوروبي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء في منطقة البحر المتوسط المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، في ١٨ و١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤ في الغردقة، مصر. ويهدف المنتدى إلى إلقاء الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، وتحديد الآليات المطلوبة مالياً وتشريعياً ومؤسسياً لتمكينها من المساهمة بفعالية في التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي؛ وإطلاق حوار إقليمي بين مختلف الجهات المعنية لمناقشة الوضع الحالي والآفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية.

وشارك في المنتدى وزراء حاليون وسابقون من عدد من الدول العربية، وأكثر من ٣٠٠ خبير وصانع قرار من الوزارات والمرافق العامة المعنية، والقطاع الخاص، والقطاع المصرفي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية، وغرف التجارة والصناعة، وموردي تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى خبراء دوليين وإقليميين في مجال الطاقة المستدامة.

وصدر عن المنتدى بيان حول أهمية نشر استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، والعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانخراط في هذين المجالين على نطاق أوسع بحيث يكون الاستثمار فيهما قيمة مضافة على المستويين الوطني والإقليمي، والسعي نحو مزيد من التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية، للتغلب على الصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥-١ مقدمة
		<u>الفصل</u>
		أولاً- المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
٤	٢٥-٦
٤	٧-٦ ألف- الجلسة الوزارية
	 باء- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز استخدام الطاقة المتجددة
٤	١٠-٨
٥	١٣-١١ جيم- التحديات والفرص
	 دال- الأطر المؤسسية والتشريعية والآليات المالية المطلوبة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٦	٢١-١٤
	 هاء- حلقة نقاش حول تكاليف إنتاج الطاقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٨	٢٢
	 واو- مائدة مستديرة حول زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتنمية المنطقة العربية
٨	٢٤-٢٣
٩	٢٥ زاي- البيان الصادر عن المنتدى
٩	٣٥-٢٦ ثانياً- تنظيم الأعمال
٩	٢٦ ألف- مكان وتاريخ عقد الإجتماع
٩	٣١-٢٧ باء- الافتتاح
١٠	٣٢ جيم- الحضور
١٠	٣٤-٣٣ دال- الأهداف
١٠	٣٥ هاء- التقييم
		<u>المرفقات</u>
١١	 المرفق الأول- قائمة المشاركين
	 المرفق الثاني- بيان صادر عن اللجنة المنظمة للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
١٤	

مقدمة

١- أصبح تأمين الإمداد بالطاقة من المصادر المتجددة وغير المتجددة أولوية إستراتيجية ومحركاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لجميع الدول العربية. ويظهر هذا التوجه بوضوح في "الإستراتيجية العربية لتنمية الطاقة المتجددة، ٢٠١٠-٢٠٣٠"، التي اعتمدها الدول العربية في القمة العربية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في الرياض. فقد دعا الإعلان الصادر عن هذه القمة إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، ليس فقط باعتبارها حلاً مجدياً لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، ولكن أيضاً كخيار إستراتيجي من أجل القضاء على الفقر، وتحسين فرص الحصول على المياه والغذاء وخدمات الصحة والتعليم، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل، خاصة للشباب.

٢- وكانت الدول العربية قد أطلقت في القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مبادرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من خلال إنشاء صندوق خاص لهذه الغاية، بهدف خلق فرص عمل، وتشجيع ريادة الأعمال بين الشباب العرب، وإتاحة الفرص للاستفادة من الموارد المتاحة، وجذب الاستثمارات المحتملة من القطاع الخاص لتطوير وتعزيز أسواق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

٣- والمنطقة العربية تحتاج إلى إيجاد أكثر من ٥٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٠ للشباب المتعلم^(١). ولا بد في هذا الإطار من إجراء تحليل دقيق لتحديد فوائد الاستثمار في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على فرص العمل والنمو الاقتصادي، ومن تحديد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التحول إلى هذين المجالين.

٤- لذلك، قامت الاسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومشروع الاتحاد الأوروبي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء في منطقة البحر المتوسط بتنظيم المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة "تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة"^(٢)، في الغردقة، مصر، في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤، لتسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية وفي خلق فرص عمل جديدة لا سيما للشباب، وتحديد الآليات المطلوبة مالياً وتشريعياً ومؤسسياً لتمكينها من المساهمة بفعالية في التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

٥- وتضمن المنتدى (أ) جلسة وزارية شارك فيه وزراء وشخصيات سياسية رفيعة المستوى لتبادل الآراء حول آليات تحول الطاقة على المستوى الوطني؛ (ب) ثلاث جلسات تناولت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وما يرتبط بهذا الدور من تحديات وفرص، وتأمين بيئة مؤاتية لهذه المؤسسات؛ (ج) حلقة نقاش حول المشاريع الكبرى والصغيرة للطاقة المتجددة؛ (د) مائدة مستديرة بشأن زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتنمية المنطقة العربية.

(١) Arab Labor Organization, www.alolabor.org

(٢) الموقع الإلكتروني للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: www.arfree.net

أولاً- المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

أف- الجلسة الوزارية

٦- شارك في هذه الجلسة وزير الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر، ورئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في فلسطين، وسفير الهند لدى القاهرة، والأمينة العامة للمجلس القومي للمرأة في مصر، ورئيس مجلس إدارة شركة السويدي إليكتروك، وأشرف على إدارتها أمين عام غرفة التجارة العربية النمساوية.

٧- وتناولت المداخلات النقاط الآتية:

- (أ) تنامي معدلات الطلب على استخدام الطاقة في المنطقة العربية بمعدل ١,٩ في المائة سنوياً مقابل زيادة سكانية تتضاعف كل ثلاثة عقود؛
- (ب) دعم الطاقة التقليدية كعائق أمام التوسع في استخدام الطاقة المتجددة؛
- (ج) بلوغ نصيب الطاقة المتجددة ٥,٨ في المائة تقريباً من مزيج الطاقة في المنطقة العربية حالياً؛
- (د) معاناة المرأة العربية في الأرياف والمناطق النائية من نقص خدمات الطاقة الحديثة، واعتمادها على الكتلة الحيوية التقليدية في توفير احتياجات أسرتها من الطاقة، ما يؤدي إلى زيادة التعرض للأمراض؛
- (هـ) تفاقم الفقر في الأرياف بسبب عدم توفر خدمات الطاقة الحديثة، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة للاستفادة من المخلفات الزراعية والحيوانية في توفير الطاقة؛
- (و) قلة الوعي العام وعدم توفر آليات تمويل بسيطة وميسرة لنشر الطاقة المتجددة؛
- (ز) التجربة الهندية في اعتماد سياسات وتشريعات داعمة مثل قانون تعريفه التغذية الخاص بالطاقة المتجددة؛
- (ح) التجربة المصرية في الاستفادة من مخلفات صناعة قصب السكر في إنتاج الكهرباء اللازمة لمصانع السكر.

باء- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز استخدام الطاقة المتجددة

٨- عرض السيد طارق إمطيرة، مدير المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التحديات الناجمة عن زيادة استهلاك الطاقة في الدول العربية. فمعدل الطلب على الطاقة يزداد بوتيرة تفوق ازدياد معدل الناتج المحلي الإجمالي، والوقود الأحفوري يشكل في معظم الحالات مصدراً رئيسياً للطاقة، والعديد من الدول تحولت من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة إلى الاعتماد على الاستيراد، وذلك بسبب الطلب غير المنضبط على الطاقة، الذي تغذيه أسعار الوقود والكهرباء الرخيصة المدعومة في الكثير من بلدان المنطقة. ولمواجهة هذه التحديات، أصبح الانتقال إلى نظم مستدامة ضرورة ملحة. ومن أبرز العوامل التي تقف في وجه عملية الانتقال إلى الطاقة المستدامة في المنطقة العربية السياسات الداعمة للطاقة التقليدية، وعدم كفاية القدرات التكنولوجية، ومحدودية الاستثمارات الخاصة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مع أنه قطاع واعد في مجال إيجاد فرص عمل.

٩- أدار الجلسة السيد ماجد كرم الدين، من الخبراء في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وتناولت المداخلات وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس ولبنان. وركز العرض الذي تناول التجربة اللبنانية على دور الآليات التمويلية المبتكرة في تحفيز الإمكانيات، ولا سيما أن شركات التسخين الشمسي المسجلة في المركز اللبناني لحفظ الطاقة (LCEC) زادت من ٢٥ إلى ١٢٠ شركة في عام ٢٠١١.

١٠- وشدد المشاركون على أهمية اعتماد سياسات رسمية ومواصفات قياسية وحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الدخول في هذا المجال، وعلى أهمية نقل المعرفة في هذا المجال من الشركات الأجنبية إلى المنطقة العربية، مع التركيز على الفرص الكبيرة المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الاستشارات والبيئة والتركيب والتشغيل والصيانة والتدريب، الخ.

جيم- التحديات والفرص

١١- ركزت السيدة جميلة مطر، مديرة إدارة الطاقة في جامعة الدول العربية، على ضرورة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستعرضت دورها المحدود في المنطقة العربية، إذ تسهم بنسبة ٢٧ في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي. وقد وضعت عدة دول عربية برامج لمساندة هذه المؤسسات، كالمغرب وتونس على سبيل المثال، لأهمية دورها في توفير فرص عمل. وأشارت أيضاً إلى محدودية عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، فيما عدا مصر ولبنان، وإلى التحديات والعوائق التي تحول دون تفعيل دورها، كضعف البنية الأساسية، وعدم توفر بيئة مؤاتية للأعمال وبرامج تدريب للشباب، في غياب اعتماد تشريعات وقوانين تيسر إنشاء هذه البيئة.

١٢- وعرض السيد أحمد غنيم، الأستاذ في جامعة القاهرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ودور الحكومات في تكامل هذه المؤسسات عبر أسلوب سلاسل الإنتاج، والتحديات التي يجب مواجهتها لدعم هذه المؤسسات كضعف التمويل والبناء المؤسسي، وعدم القدرة على المنافسة أمام الشركات الكبرى. ودعا إلى إطلاق حوار بين جميع الجهات المعنية بالتنمية الخضراء، وإلى تهيئة بيئة ملائمة للأعمال.

١٣- أدار الجلسة السيد محمد موسى، الوكيل الأول لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر وتناول النقاش النقاط التالية:

(أ) ضرورة وضع تشريعات وآليات تمويل لتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛

(ب) قضايا إصلاح قطاع الطاقة ودعم الطاقة على مستوى الإنتاج والاستهلاك، وإيجاد حلول غير تقليدية لمواجهة التحديات العديدة الأخرى؛

(ج) ضرورة الاستفادة من التجربة المصرية في تأمين تمويل مصرفي لهذه المؤسسات بأسعار فائدة منخفضة، على غرار برنامج تمويل مشاريع استخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه في المنشآت السياحية بمنطقة البحر الأحمر، ومن التجربة الفلسطينية في نشر استخدام التسخين الشمسي للمياه؛

(د) ضرورة التعويل على دور المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية وغيرها) لتفعيل التنسيق العربي في هذا المجال.

دال- الأطر المؤسسية والتشريعية والآليات المالية المطلوبة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١٤- قدمت السيدة رُلى مجدلاني، مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الاسكوا، عرضاً مرئياً تناولت فيه إيجابيات وسلبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حول مساهمة هذه المؤسسات في إجمالي الناتج المحلي، وفي نشر استخدام تقنيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وخلق فرص عمل جديدة. كذلك تطرقت الى دور الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الكبيرة والمؤسسات المالية في دعم هذه المؤسسات، وتناولت الأطر التشريعية والمؤسسية والاستراتيجيات المعتمدة في هذا المجال في بعض دول المنطقة العربية، والتحديات التمويلية والمالية، لتخلص إلى مجموعة مقترحات لرفع كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية المستدامة.

١٥- أدار الجلسة السيد رفيق ميساوي، خبير في الطاقة وتغير المناخ، ومدير عام شركة الكور – تونس.

١٦- تناول السيد منصف بن عبد الله، الاستشاري في مجالي الصناعة والبيئة، وزير الصناعة والطاقة سابقاً في تونس، الأطر السياسية والمؤسسية اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية. وأشار إلى أهمية وضع رؤية لتطوير استخدام الطاقة المتجددة، تتكامل مع التخطيط الشامل لقطاع الطاقة، وتتضمن سياسات لرفع الدعم عن الطاقة التقليدية مع مراعاة الظروف الاقتصادية للفئات الفقيرة، وجذب المستثمرين مع أخذ الأهداف الإنمائية العامة في الاعتبار، مقترحاً عدداً من الإجراءات لإزالة بعض التحديات التي تحول دون نمو قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:

(أ) إنشاء صندوق لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، لتغطية التكلفة الزائدة بين سعر وحدة الطاقة المنتجة من مصدر متجدد وتلك المنتجة من مصدر تقليدي؛

(ب) تشجيع مشروعات الطاقة المتجددة في الريف في إطار منظومة تطوير الريف وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنفيذ مشروعات رائدة مناسبة للظروف المحلية؛

(ج) ملاءمة سياسات تنمية الطاقة المتجددة مع الأهداف البيئية، مع الأخذ في الاعتبار تأمين الإمداد بالطاقة؛

(د) اعتماد سياسات فاعلة تركز على تنمية الكفاءات وتطوير الأساليب الإدارية ذات الصلة، ونظام تحفيزي محكم، مع توفير آليات تعمل على تمويل وتحسين المردود المالي للتكنولوجيات المستهدفة، وتطوير الاستثمار وبناء القدرات العاملة في المجال، ورفع الوعي العام؛

(هـ) تحديد جهة وطنية تختص بمجال كفاءة الطاقة، لوضع السياسات والبرامج ذات الصلة، بما يؤدي إلى تنشيط شركات خدمات الطاقة، مع النظر إلى النقل والمباني والخدمات والسياحة كقطاعات ذات أولوية في هذا المجال، وذلك وفقاً للظروف المحلية، مع توفير آلية للمراقبة ومتابعة التنفيذ؛

(و) وضع برنامج وطني مشترك مع جميع الجهات المعنية (القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الصناعي، مؤسسات التمويل، منظمات المجتمع المدني، مراكز البحث العلمي، وسائل الإعلام، الخ) يتضمن أهدافاً واضحة ودعمه بالتشريعات اللازمة لضمان حسن التنفيذ.

١٧- وناقشت السيدة تهاني أبو دقة، رئيسة الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة، ووزيرة الشباب والرياضة والثقافة سابقاً في فلسطين، أهمية التكامل بين دوري الحكومة وأصحاب المصلحة لتهيئة البيئة المؤاتية لتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة تبسيط التشريعات وتقليل التكاليف والإجراءات

الإدارية. ودعت إلى تحفيز الشباب على البدء بمشاريع صغيرة في مجالي كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، لتكون المسؤولية موزعة على جميع الفئات الفاعلة في المجتمع؛ ووضع حوافز للمصارف، كتحفيز الضرائب، وتأسيس صناديق ائتمانية، وتأسيس حاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم المساعدة في دراسات الجدوى والإجراءات الإدارية في التعامل مع مؤسسات التمويل وضمان القروض، والتدريب وتنمية المهارات، والتسويق، مع الاهتمام بتشجيع المرأة والشباب خاصة في الريف، على الدخول في مجال الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٨- وناقشت السيدة جلادا لاهن، كبيرة الباحثين في الطاقة والبيئة والموارد في شتام هاوس - المعهد الملكي للشؤون الخارجية في لندن، التشريعات المطلوبة للحد من دعم الطاقة التقليدية بشكل تدريجي، مع استثناء الفئات الفقيرة، في مقابل دعم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وركزت على أهمية إشراك وزارات المالية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والعمل على تحديد الكلفة والأسعار المرجعية للطاقة المتجددة.

١٩- وتناولت السيدة جيوفانا شيلبي، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) - المكتب الإقليمي في القاهرة، دور المؤسسات الإقليمية والدولية في تشجيع عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، وضرورة الترويج لثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الشباب، بدلاً من حلم الهجرة إلى أوروبا. وحددت أربعة مجالات يمكن الاستثمار فيها: (١) مشروعات كفاءة الطاقة التي تنسم بالأثر الإيجابي والكلفة المنخفضة والعائد السريع؛ (٢) مشروعات التسخين الشمسي للمياه حيث التكنولوجيا المطلوبة بسيطة ومنتشرة وتناسب مع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ (٣) المخلفات الحيوية كمصدر للطاقة، خاصة في الريف؛ (٤) التطبيقات الشمسية المناسبة للمناطق المعزولة الريفية (نظم الخلايا الشمسية، الفرن الشمسي، وغيرها).

٢٠- ثم توالى عدد من العروض حول أدوات التمويل اللازمة لدعم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ مشروعات وبرامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. فاستعرضت أهم الإجراءات المطلوبة لتحفيز الصناديق المحلية لإتاحة هياكل تمويل مرنة، مع الأخذ في الاعتبار الأدوات المطلوبة لمتابعة التقدم المحرز في المشروعات، وفترة سداد القروض، وإعادة هيكلة فترة وقبلة السداد في حالة تعثر المشروع؛ وضرورة بناء قدرات الموارد البشرية العاملة في الصناديق المحلية على إدارة المعاملات المالية مع مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الريف؛ وتشجيع الحكومة للشباب، لا سيما في المناطق الريفية، على البدء بتنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ وتأثير عدد من العوامل كالمنافسة والأطر المؤسسية على قرارات البنوك بالتمويل؛ ونوعية الآليات التي يمكن أن تبكرها البنوك للتغلب على المعوقات وجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على المنافسة؛ وقوانين الإفلاس والإجراءات ذات الصلة لمساعدة أصحاب الأعمال على الخروج وإعادة الدخول إلى السوق ثانية.

٢١- وقد خلصت هذه الجلسة إلى ضرورة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل، من خلال:

- (أ) وضع تشريعات وسياسات واضحة وملائمة، وأطر عمل مؤسسية تنسم بالشفافية؛
- (ب) تحديد مجموعة من المعايير الفنية والالتزام بها، وتوفير المهارات اللازمة؛
- (ج) إعادة النظر في سياسات دعم الطاقة وما يرتبط بها من إصلاحات؛

- (د) توفير آليات تمويل مناسبة؛
(هـ) نشر ثقافة الأعمال بين الشباب المتعلم؛
(و) تضمين مناهج التعليم، بمراحلها المختلفة، مواضيع تتعلق بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والاهتمام بالتعليم الفني؛
(ز) تطوير هيئات قومية ووكالات متخصصة تعمل على تطبيق السياسات وتطوير البرامج؛
(ح) الاستناد إلى التجارب الناجحة وأخذ العبر منها وتحسين التنسيق؛
(ط) مراعاة الترابط الوثيق بين الطاقة والبيئة والتنمية عند وضع السياسات.

هاء- حلقة نقاش حول تكاليف إنتاج الطاقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٢٢- أدار النقاش السيد أشرف كريدي، مستشار لشؤون الطاقة في جامعة الدول العربية. وأكد المشاركون أن الشركات الكبرى التي تعمل في مجال الطاقة المتجددة هي أكثر قدرة على المنافسة من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة نظراً إلى أن كلفة إنتاج وحدة الطاقة تعتبر متدنية بالمقارنة مع الكلفة التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن هذه المنافسة تنتفي في بعض الحالات، كما في المناطق الريفية والنائية المعزولة عن الشبكة الوطنية، حيث لا ينشط سوى القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة في تأمين هذه الخدمة. وعرضت بعض التجارب الناجحة في هذا المجال، مثل التجربة اللبنانية، حيث ما من ازدواجية بين خطة تجهيز محطات الطاقة التقليدية وتلك التي تعتمد على المصادر المتجددة. وقد أعلنت الحكومة اللبنانية عن خطة العمل الوطنية في مجال كفاءة الطاقة، فضلاً عن الإعلان عن حوافز تمويلية، ما أدى إلى نشوء حوالي ١٩١ شركة تعمل في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وشدد المشاركون على ضرورة مراعاة البعد البيئي عند المقارنة بين تكلفة الطاقة المنتجة من مصدر تقليدي وتلك المنتجة من مصدر متجدد.

واو- مائدة مستديرة حول زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتنمية المنطقة العربية

٢٣- قدّم السيد سمير عاموس، المستشار في مشروع الاتحاد الأوروبي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء في منطقة البحر المتوسط، لموضوع هذه الجلسة وهو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

٢٤- أدار الحوار السيد أحمد البلتاجي، خبير الطاقة لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة، وشارك فيه محاورون يمثلون جهات متنوعة. وركزوا على الإطار المؤسسي في قطاعي الطاقة والصناعة وعلى ضرورة اعتماد سياسات واضحة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث البنية الأساسية، وتشجيع النظم العنقودية في الإنتاج، وإطلاق برامج تدريبية في مجالات ذات الأولوية الوطنية، وعلى أهمية التسويق عبر الاشتراك في معارض داخلية وخارجية، وتأمين تسهيلات تمويلية من المصارف المحلية، وأهمية التخطيط الجيد والتكامل بين مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبرى، وتبادل الدروس المستفادة بين الدول العربية (تجارب تونس والمغرب ولبنان).

زاي- البيان الصادر عن المنتدى

٢٥- صدر بيان عن المنتدى حول أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتوفير الحلول التقنية والخدمية ذات الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية لمختلف القطاعات. وشدد البيان على أن تعزيز دور هذه المؤسسات هو خيار استراتيجي من أجل القضاء على الفقر والبطالة، والمساهمة في التنمية المستدامة، وفي زيادة القيمة المضافة الصناعية، ودعم الصناعات الوطنية، وتحسين الكفاءة والإنتاجية والابتكار، فضلاً عن تنويع الهيكل الاقتصادي وزيادة تنافسية القطاع الإنتاجي وخلق فرص عمل، لا سيما للشباب.

ثانياً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان وتاريخ عقد الاجتماع

٢٦- عقد المنتدى الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة حول تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الغردقة، مصر، في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤.

باء- الافتتاح

٢٧- ألقى معالي وزير الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر كلمة الدولة المضيفة، فأشار إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني في مجالات الطاقة والصناعة وحل مشاكل الفقر والبطالة، ودعا إلى إزالة التحديات التي تواجه هذه المؤسسات وأبرزها صعوبة الحصول على ضمانات وتمويلات، وعدم ملائمة مناخ الأعمال، وغياب ثقافة الابتكار. والمنطقة تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة المتجددة، والكثير من البلدان توسعت في استخدامها، ووضعت استراتيجيات وطنية في هذا المجال. فمصر على سبيل المثال تعمل على جذب القطاع الخاص إلى مشروعات الطاقة المتجددة من خلال اعتماد سياسات تهدف إلى تنويع مصادر الوقود وزيادة مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٢٠ في المائة من الطاقة المنتجة عام ٢٠٢٠.

٢٨- ألقى محافظ البحر الأحمر اللواء أحمد عبد الله كلمة حول أهمية الطاقة المتجددة كطاقة نظيفة تؤثر إيجاباً على الإنسان والبيئة، مركزاً على أهمية تضافر الجهود للاسراع في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، والعمل على تحويل المنشآت السياحية في المحافظة إلى الطاقة المتجددة بدلاً من المحطات التقليدية، مما يمثل قيمة مضافة للمحافظة ويسهم في جذب مزيد من السياح.

٢٩- وأشار ممثل سفير الاتحاد الأوروبي لدى القاهرة في كلمته إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي سياسات جديدة تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً إلى دورها البارز في التنمية وخلق فرص عمل وتحقيق الاستقرار. والاتحاد يساند التعاون الإقليمي، ولا سيما مع جامعة الدول العربية، في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وأنشطة البحث والتطوير عبر المشروعات ذات الصلة مثل مشروع الاتحاد الأوروبي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء في منطقة البحر المتوسط والربط الكهربائي، واعتماد مزيد من السياسات الداعمة للطاقة في بعض الدول العربية مثل لبنان ومصر وفلسطين والأردن وتونس والجزائر.

٣٠- وألقت مديرة إدارة الطاقة في جامعة الدول العربية كلمة السيد أمين عام الجامعة، وأشارت إلى بعض الأنشطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ولا سيما إعلان اليوم العربي لكفاءة الطاقة في ٢١ أيار/مايو من كل عام، والدليل الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة، وخطط العمل

الوطنية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. ودعت إلى تقوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في خلق فرص عمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة، مقترحة إنشاء هيئة لهذه المؤسسات.

٣١- وألقت مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الاسكوا السيدة رلى مجدلاي كلمة الأمانة التنفيذية للإسكوا. فأشارت إلى أنه رغم إدراج الطاقة المستدامة ضمن الأولويات الوطنية، لا تزال الإشكالية في الآلية اللازمة والأطر المؤسساتية والتشريعية والتمويلية والتنظيمية الضرورية لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. لذلك ينبغي الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى القطاع المصرفي، في مناخ يتأمن فيه ضمان الاستثمارات، بهدف القضاء على الفقر، وتحسين الظروف الحياتية للجميع، وتحقيق التنمية الشاملة، مع التركيز على خلق فرص عمل جديدة للشباب خاصة في الريف العربي، الذي يعيش فيه حوالي ٤٢ في المائة من السكان.

جيم- الحضور

٣٢- شارك في المنتدى وزراء حاليون وسابقون من المنطقة العربية، وأكثر من ٣٠٠ من الخبراء وصانعي القرار من الوزارات والمرافق العامة المعنية، والقطاع الخاص، والقطاع المصرفي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية، وغرف التجارة والصناعة، بالإضافة إلى موردي تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وخبراء دوليين وإقليميين في مجال الطاقة المستدامة.

دال- الأهداف

٣٣- ألقى المنتدى العربي الثاني الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، وعلى الآليات المطلوبة مالياً وتشريعياً ومؤسسياً لتمكينها من المساهمة بفعالية في التنمية المستدامة. وحدد المنتدى أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحلول العملية المناسبة التي يمكن أن تسهم في مواجهتها.

٣٤- كذلك اقترح مجموعة من السياسات التي تسهم في إيجاد بيئة مؤاتية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

هاء- التقييم

٣٥- طلب من المشاركين في نهاية المنتدى ملء استمارة لتقييمه، وفي ما يلي نتائج هذا التقييم بالنسب المئوية.

مدى تحقيق الأهداف	لم تتحقق (٠ في المائة)	إلى حد ما (١٠,٢ في المائة)	إلى حد مقبول (٦٥,٣ في المائة)	إلى حد كبير (٢٤,٥ في المائة)
الترتيبات التنظيمية قبل وأثناء المنتدى	سيء (٧,٨ في المائة)	متوسط (١١,٨ في المائة)	جيد (٥٢,٩ في المائة)	جيد جداً (٢٧ في المائة)
تبادل المعلومات بين المشاركين	سيء (٤,٤ في المائة)	متوسط (١٥,٢ في المائة)	جيد (٥٨,٧ في المائة)	جيد جداً (٢١,٧ في المائة)
إقامة اتصالات عمل جديدة ومفيدة	سيء (٧,٣ في المائة)	متوسط (١٧ في المائة)	جيد (٤١,٥ في المائة)	جيد جداً (٣٤,٢ في المائة)
أهمية المواضيع التي تم تداولها	سيء (٤,٤ في المائة)	متوسط (١٣ في المائة)	جيد (٥٤,٤ في المائة)	جيد جداً (٢٨,٢ في المائة)

المرفق الأول*

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء

<u>جمهورية السودان</u>	<u>المملكة الأردنية الهاشمية</u>
السيد ابراهيم أمين أحمد جمعه مدير الإدارة العامة للتراخيص والتعريفات رئيس اللجنة التنفيذية لكفاءة الطاقة وزارة الموارد المائية والكهرباء الجهاز الفني لتنظيم ورقابة الكهرباء	السيد محمد عبد الفتاح مفلح الدباس مدير حفظ وترشيد الطاقة وزارة الطاقة والثروة المعدنية
السيد عبد الحفيظ فضل الله بابكر العباس مدير ادارة التكلفة والتسعير الجهاز الفني لتنظيم ورقابة الكهرباء	الإمارات العربية المتحدة السيد محمود هشام محمود البرعي مدير تنفيذي معهد دبي العقاري
السيدة كوثر عبد القادر الشيخ محمد خبير سياسات وتخطيط الطاقة مدير عام إدارة شؤون الطاقة المكلف سابقاً	السيد مايكل ناتس مدير اكوا باور
السيدة سعاد صديق أحمد محمد مدير إدارة وزارة النفط المؤسسة السودانية للنفط	<u>الجمهورية التونسية</u> السيد أحمد رشاد محمود محمد قاسم الهيئة العربية للطاقة الذرية وزير مفوض – رئيس قسم علوم الحياة والبيئة – الهيئة العربية للطاقة الذرية
السيد حسن عبدالله محمد الفرجاني رئيس Solar Man Company Ltd	السيد المنصف بن محمود بن عبدالله مستشار
السيد عبد الرحمان ابو المعالي الأمين محمد مستشار وزارة الموارد المائية والكهرباء	السيد رفيق ميساوي استشاري مدير الكور
السيد صلاح الدين عبد الرزاق ابراهيم مدير السياسات والتخطيط الاستراتيجي وزارة الموارد المائية والكهرباء	السيد لطفي بن الجيلاني سنان الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بتونس مسؤول مركزي مكلف بالطاقة
السيد ياسر عبدالله سعيد الحاج مدير الطاقة المتجددة وزارة الموارد المائية والكهرباء	<u>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية</u> السيد منور بوغداوي استاذ جامعة البليدة
<u>سلطنة عُمان</u> السيدة بتول المولاجي	السيد دالي كمال مدير مشروع APRUE

دولة فلسطين

السيد أحمد محمد عبد الحميد مهيبة
وكيل الوزارة لمتابعة الهيئات
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

السيدة تهاني سليمان محمد أبو دقة
مؤسس والرئيس التنفيذي لمسار التنمية
رئيس جمعية التطوير الريفي
الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والاستدامة

دولة الكويت

السيدة مرفت مهني أحمد تلاوي
رئيس المجلس القومي للمرأة

السيد سعد سالم الجندل
باحث علمي مشارك
دائرة تقنيات البناء والطاقة – مجموعة الطاقة
إدارة البيئة والتنمية الحضرية
معهد الكويت للأبحاث العلمية

المملكة العربية السعودية

السيد مبارك بن أحمد الملحم
رئيس قطاع تخطيط المنظومة الكهربائية بالشركة
السعودية للكهرباء

السيد علي حاجيه
باحث علمي
معهد الكويت للأبحاث العلمية

السيد محمد بن حسين الجهني
مدير عام الإدارة العامة للسياسات والدراسات
بوكمال الوزارة لشؤون الكهرباء

الجمهورية اللبنانية

السيد وزائل بن عبد الكريم الغامدي
مدير عام الإدارة العامة لكفاءة الطاقة
بوكمال الوزارة لشؤون الكهرباء

السيدة حنين حمدان
مستشار في مجال الطاقة، Ecotech

السيد محمد بن عبدالله الخزي
سكرتير وكيل الوزارة لشؤون الكهرباء

السيد وليد الدغيلي
خبير طاقة

الجمهورية اليمنية

السيد أحمد سالم عبدالله حسن
مدير ادارة طاقة الرياح
وزارة الكهرباء والطاقة
الإدارة العامة للطاقة المتجددة

السيدة رنا تبشراني
جمعية الصناعيين اللبنانيين
رئيسة دائرة البيئة والطاقة

السيد عبد السلام منصور الجند
المهندس المقيم لمشروع مزرعة الرياح ٦٠ ميغاوات بالمخاء

السيد أحمد إبراهيم محمد عكريم
مدير مكتب كفاءة الطاقة
الجهاز التنفيذي للطاقة المتجددة

المملكة المتحدة

السيدة غلادا لهن
باحث

موارد الطاقة والبيئة
المعهد الملكي للشؤون الدولية

السيد محمد علي خلاط
استاذ في جامعة طرابلس

جمهورية مصر العربية

رأفت عبد القادر أحمد
مدير عام النظم الحرارية وترشيد الطاقة
هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

المملكة المتحدة (تابع)

فرنسا

السيدة لورا اليزابيت ويلسون
Communication and Outreach Manager
REN21
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد دلتشو جورجيف فينتشاف
مدير Renaissance finance international
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

المانيا

السيدة اولريكه ليهير
رئيس قسم الطاقة المتجددة
Gesellschaft für Wirtschaftliche Strukturforchung
(GWS)

السيدة جيوفاني سيغلي
ممثل ومدير
المكتب الإقليمي في مصر

الاتحاد العربي للكهرباء

السيد فوزي فايز توفيق خربط
الأمين العام
المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

جامعة الدول العربية

السيدة جميلة مطر
وزير مفوض
مدير إدارة

السيد طارق امطيره
المدير التنفيذي

السيد أشرف كريدي
استشاري بإدارة الطاقة

السيدة أمل مراد بيذا
مدير برنامج البحث والتحليل

السيد عماد ابو النعاج
رئيس قسم الكهرباء بإدارة الطاقة

السيد ماجد محمود عبد الرحمان
رئيس مشروع

السيد يحيى أحمد محمود
موظف بإدارة الطاقة

باء- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة بثينة راشد
مسؤول شؤون اقتصادية بقسم الطاقة
إدارة سياسات التنمية المستدامة

السيدة رلى مجدلاني
مدير إدارة سياسات التنمية المستدامة

السيدة لارا جدع
باحث مساعد بقسم الطاقة
إدارة سياسات التنمية المستدامة

السيد حبيب الأندلسي
رئيس قسم الطاقة
إدارة سياسات التنمية المستدامة

السيدة نهى زيادة
باحث إداري بقسم الطاقة
إدارة سياسات التنمية المستدامة

السيد منجي بيده
مسؤول أول شؤون اقتصادية بقسم الطاقة
إدارة سياسات التنمية المستدامة

المرفق الثاني

بيان صادر عن اللجنة المنظمة للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

حول:

تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية

إدراكاً لأهمية الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تأمين الإمداد بالطاقة المستدامة كأولوية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول العربية؛

واتساقاً مع مبادرة القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من خلال صندوق خاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كوسيلة لخلق فرص العمل وتشجيع مهارات تنظيم المشاريع بين الشباب العرب، وجذب الاستثمارات لتطوير وتعزيز أسواق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛

واستناداً إلى "الإستراتيجية العربية لتنمية الطاقة المتجددة، ٢٠١٠-٢٠٣٠"، التي تم اعتمادها خلال الدورة الثالثة للقمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بالرياض، وإعلان القمة الذي دعا إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة؛

وتجاوباً مع مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في حزيران/يونيو ٢٠١٢ بريودي جانيرو في البرازيل، وأهمها وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وما تلاها من أنشطة دولية وإقليمية لإعداد أجندة تنموية جديدة لما بعد ٢٠١٥، ستضمّن مجموعة شاملة من أهداف التنمية المستدامة في سياق التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، فضلاً عن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "المستدامة للجميع في ٢٠٣٠"؛

وتأكيداً من المنظمات العربية والإقليمية والدولية على ضرورة تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها في تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءتها، وتحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية؛

نظمت جامعة الدول العربية المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، والمشروع الأورومتوسطي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء بمنطقة المتوسط (MED-ENEC) والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك يومي ١٨، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤ في مدينة الجونة بجمهورية مصر العربية، لاستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، لا سيما في المناطق الريفية، والآليات المطلوبة لتعزيز هذا الدور*؛

وحرصاً من الجهات المنظمة والمشاركين من الوفود الرسمية من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، والهيئات والمؤسسات الوطنية العاملة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المصلحة في القطاعات الصناعية ومطوري المشروعات وموردي التكنولوجيا والمنظمات والمشروعات الدولية والإقليمية المجتمعين في الغردقة في إطار فعاليات المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمنعقد تحت شعار "تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية" على استئثار البيئة المحفزة التي تبلورت خلال فعاليات هذا المنتدى؛

نؤكد على اتفاقنا بشأن أهمية نشر استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، ورغبتنا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانخراط في هذين المجالين على نطاق أوسع، ليس فقط باعتبارها حلاً يساهم في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتوفير الحلول التقنية والخدمية ذات الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية لمختلف القطاعات ولكن أيضاً كخيار إستراتيجي من أجل القضاء على الفقر والبطالة، والمساهمة في التنمية المستدامة. بالإضافة إلى دور هذه المؤسسات في زيادة القيمة المضافة

(* الموقع الإلكتروني للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: www.arfree.net.

الصناعية ودعم الصناعات الوطنية وتحسين الكفاءة والإنتاجية والابتكار فضلاً عن مساهمتها في تنويع الهيكل الاقتصادي وتنافسية القطاع الانتاجي.

ونسعى في سبيل تحقيق ذلك، مع مراعاة الخطط وبرامج العمل الخاصة بكل جهة، نحو مزيد من التعاون والتنسيق، للتغلب على الصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف والتي من بينها:

- ضعف الرؤية الإستراتيجية طويلة المدى حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير البيئة الإقتصادية والبيئية والإجتماعية في إطار التنمية الشاملة على أسس مستدامة من بينها دفع عجلة النمو، الحفاظ على الطاقة، وخلق فرص عمل جديدة للشباب؛
- محدودية التكامل والتقارب في السياسات المتصلة بالصناعة ونظيرتها المتصلة بالطاقة وخاصة فيما يتعلق بتطوير دور المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة في كل من قطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛
- غياب التفاعل بين البنيتين التنظيمية والتشريعية من جانب، وأهداف واحتياجات التطور في صناعات وخدمات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من جانب آخر.
- عدم توفر الحوافز الملائمة بشكل فعال لتعزيز استخدامات الطاقة المتجددة ودعم برامج كفاءة الطاقة؛
- عدم ملاءمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وصعوبة النفاذ إلى الخدمات المصرفية والمالية مع تواضع البنية التحتية المصرفية، وصعوبة الحصول على التمويل والضمانات وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع؛
- نقص المعلومات وغياب الشفافية في القطاعين المالي والمصرفي؛
- قلة انتشار ثقافة المبادرة والابتكار وعدم وجود حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية.

وسنعمل على نقل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من خبرات دول أخرى نجحت في هذا المجال، وطرح الحلول الممكنة للتغلب على هذه التحديات بما يساعد على توطين تقنيات للطاقة المتجددة ودعم برامج وخدمات كفاءة الطاقة بحيث يكون الاستثمار فيها قيمة مضافة على المستويين الوطني الإقليمي، وبما يتناسب مع ظروف المنطقة العربية، والتي قد تشمل:

- دراسة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المنطقة من حيث القدرات والفرص في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وأنظمة الطاقة المستدامة بشكل عام، مع وضع إطار مؤسسي ينظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المنطقة؛
- مؤشرات نمو الاستثمارات في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على خلق فرص العمل ومنهجيات متابعة وتقييم هذه الآثار في المنطقة العربية بشكل خاص؛
- اعتماد حوار إقليمي حول صناعة وبيئة أعمال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛
- بيان نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في مجال مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الصغيرة والمتوسطة؛
- تفعيل دور سياسات البحوث والتطوير وتنمية الابتكار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم التعاون العربي ومتطلبات إنشاء سوق تكاملي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في إطار من التنافسية.

و ندعو جامعة الدول العربية لتبني الإجراءات التالية وتطبيقها في الدول العربية بالتعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية بحيث تؤسس لخارطة طريق يمكن تسميتها "من الأفكار إلى الابتكار" تبدأ أولاً بالاتفاق على تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تكامل وتقارب سياسات الطاقة والصناعة والاستثمار والبيئة بما يضمن تهيئة مناخ أعمال جاذب للاستثمار يعتمد على أطر عمل تتسم بالشفافية؛
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة تؤدي إلى توزيع المخاطر بشكل أكثر توازناً بين جميع المتعاملين في سوق الاقراض؛
- تنمية القدرات الوطنية، ونشر الوعي العام وثقافة الأعمال الخاصة بين الشباب؛

- تطوير خدمات تقديم المعلومات وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين؛
- تخصيص برامج مساعدة تقدم الدعم الفني واللوجستي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك توفير دليل ارشادي لصغار المستثمرين لترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ؛
- تحسين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة اعتماداً على تقنيات الاتصالات الحديثة؛
- تشجيع الشفافية والإفصاح في قطاع المال والأعمال العربي؛
- الاستفادة من مصادر التمويل المتاحة لدى مؤسسات التمويل العربية المختلفة، والصناديق الإقليمية المخصصة للصناعات الصغرى والمتوسطة؛
- التنسيق على الصعيد الإقليمي من خلال المنظمات القائمة والفاعلة بما يعزز تبادل الخبرات والخروج بإجراءات تكاملية تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة بشكل خاص وأهداف التنمية المستدامة بشكل عام؛
- العمل على وضع آليات لبلورة الشراكة بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من القطاع الخاص والهيئات الحكومية من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى؛
- دراسة إمكانية وضع آلية للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية، من خلال مراكز الأبحاث العلمية القائمة لتعزيز البحث والتطوير في مجال توطين تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتنمية الابتكار وتوفير البنية التحتية الملائمة والمناسبة بما يخدم الاحتياجات الفعلية للأسواق حالياً ومستقبلاً؛
- العمل على تطوير القدرات التصنيعية العربية ذات الصلة، تحقيقاً للتكامل العربي؛
- تطوير قاعدة البيانات العربية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتي تتعاون فيها جامعة الدول العربية مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإسكوا بما يتيح تضمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات والمنتجات التي تقدمها في مجالات الطاقة المستدامة على مستوى كافة الدول العربية

صدر في مدينة الغردقة، جمهورية مصر العربية، بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤